المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء-سطات
إقليم برشيد
جماعة برشيد

الأسئلة الكتابية

الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة خلال دورة أكتوبر2020

المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لبرشيد تنص على أنه ((يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الإلكتروني للجماعة إن وجد،..))

النقطة الرابعة

أسئلة كتابية موجهة إلى رئيس المجلس

من طرف عضوين بالمجلس الجماعي عن فريق العدالة والتنمية

السؤال الأول: للعضو المستشار السيد محمد بوشنيف

إلى جانب مساهمته في الموارد المالية للجماعات المحلية، يلعب الملك العمومي دورا هاما في تيسير حركية المواطنين (الراجلين منهم والراكبين)، وفي توسيع فضاءات المقاهي والمحلات التجارية، فوضعت لذلك قوانين تنظم هذا الاستغلال المشترك، إلا أن الملاحظ أن هذا الاستغلال المشترك أصبح يعرف حالة من التعارض والارتباك جعل الجميع يعاني.
نسائلكم السيد الرئيس المحترم عن الإجراءات التي ستقومون بها لاستعادة تنظيم هذا الاستغلال المشترك؟ وعن مدى مساهمته في المداخيل المالية للجماعة الحضرية لبرشيد وآليات تعزيزها؟

السؤال الأول:
السيد الرئيس: أشار السيد الرئيس إلى أن هذا السؤال مسجل من طرف السيد محمد بوشنيف عضو مستشار، وأن هذا الأخير اعتذر عن حضور أشغال هذه الجلسة وبالتالي سيتم تأجيل هذا السؤال.

السؤال الثاني: للآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: تبنى المغرب في إطار التدبير العمومي الحديث للتدبير القائم على النتائج الذي يرتكز على مبادئ الحكامة الجيدة، عملا بمقتضيات الدستور خاصة منه الفصل 156 الوارد بالباب الثاني عشر المتعلق بقواعد الحكامة والذي ينص على "تقديم المرافق العمومية لحسابها عن تدبيرها للأموال العمومية، والخضوع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم" وكذا مقتضيات القانون التنظيمي 113.14 التي المنصبة في هذا الباب لا سيما منها المواد من 269 إلى 276، وبناء على المرسوم رقم 217.306 المتعلق بتحديد الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة الجماعة لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، ومع توفير الوزارة المعنية لدلائل ووثائق مساعدة في هذا الباب، نسائلكم السيد الرئيس: ما مدى اعتماد الجماعة على آليات التقييم والمراقبة الداخلية والافتحاص ضمانا لنجاعة أدائها؟

جواب السيد الرئيس:

بخصوص هذا السؤال، أود أن أشير بداية إلى أن مسألة تتبع ومراقبة تدبير الجماعات وكذا مراقبة تنفيذ البرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة تعد من مقومات التدبير الحديث وتندرج في إطار قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر التي نصت الوثيقة الدستورية لسنة 2011، في الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى الفصل 146 على أنها تحدد بقانون تنظيمي.

وبالرجوع إلى القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر في 7 يوليو 2015 نجد المادة 272 منه تنص على أنه " يجب على الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها أن تعتمد التقييم لأدائها والمراقبة الداخلية والافتحاص وتقديم حصيلة تدبيرها".

وقد تم اعتماد آليات التقييم والمراقبة الداخلية من طرف بعض الجماعات: الجديدة،آسفي وسلا، التي كان لها السبق في الأخذ بهذه الآليات وعملت على إحداث مصالح للإفتحاص الداخلي بدعم وبمواكبة من برنامج الحكامة المحلية للمديرية العامة للجماعات المحلية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وعلى مستوى جماعة برشيد، يمكننا القول بأنها هي الأخرى، وعيا منها بأهمية ودور الافتحاص والتدقيق الداخلي في المساهمة في تجويد التدبير الإداري والمالي للجماعة، بادرت خلال سنة 2018 عبر مجلسها إلى إعادة تنظيم إدارة الجماعة وهيكلة مصالحها بإحداث مكتب للتدقيق الداخلي يعهد إليه بمهام مراقبة وتقييم العمل الإداري والأنشطة، إعداد مخططات الافتحاص الداخلي،تنفيذ مهمات التدقيق وإعداد تقارير بشأنها وكذا تتبع توصيات وحدة الافتحاص الداخلي وهيئات المراقبة الخارجية (المجالس الجهوية للحسابات، المفتشية العامة للإدارة الترابية...)، وتم تعيين موظفتين بهذا المكتب في أفق تعزيزه بعدد كافي من الأطر للقيام بهذه المهام بعد أن يتم إخضاعهم للتكوين في مجال الافتحاص، وذلك قصد تمكينهم من الإلمام بمبادئه الأساسية وبتقنيات المراقبة والتدقيق الداخلي.

وكما هو معلوم لديكم، فجماعة برشيد تعتبر حديثة العهد في هذا المجال شأنها في ذلك شأن غالبية الجماعات الترابية بالمغرب، وتحتاج إلى مواكبة الإدارة المركزية ودعمها على مستوى وضع وتتبع هيكلة مكتب التدقيق الداخلي، عبر إدراجها ضمن الجماعات المستفيدة من برنامج الحكامة المحلية موضوع الشراكة بين المديرية العامة للجماعات المحلية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حتى تتمكن الجماعة من الاستفادة في إطار هذا البرنامج من تكوين فريق من المدققين الداخليين ومن إعداد خريطة للمخاطر المحيطة بتسيير الجماعة ووضع الآليات المناسبة لتدبيرها وضبطها، خصوصا وأن المرسوم الصادر بتحديد الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة الجماعة لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها ينص على أن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية تضع رهن إشارة المجلس الجماعي الآليات والأدوات لدعم القدرات التدبيرية للمنتخبين والعمل على مواكبة الجماعة في تبني أنظمة التدبير العصري و في وضع منظومة للمراقبة و الافتحاص الداخلي.

تعقيب الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة:

بعيدا عن لغة الخشب، ما تلاه السيد الرئيس معروف، السؤال هو: هل قمتم بتفعيل الآليات؟ هناك عدة آليات من بينها مكتب التدقيق الداخلي الذي ورد في جوابكم، وكما تعلمون قامت مفتشية المالية بعملية الإفتحاص بمصلحة الجبايات ولحد الآن ليس هناك تقرير عن أعمال هذه الوحدة، علما أن عدة مسائل واختلالات تخرج إلى العلن يجب معرفتها، ولابد من توصل الأعضاء بتقرير وحدة الإفتحاص، يجب على السيد الرئيس أن يكون على علم به ويتوفر مسبقا على المعطيات المالية من مكتب التدقيق الداخلي وإطلاع الأعضاء عليها، بدلا من انتظار قيام مفتشية المالية أو المجالس الجهوية للحسابات بذلك، ويعرضه على المجلس بدلا من انتظار جهة خارجية للقيام بذلك.

وتساءلت الآنسة السيدة العضوة المستشارة: لماذا لم يتم إنجاز تقرير سنوي حول تنفيذ وتتبع برنامج عمل الجماعة؟ باعتبار أن عدم إنجاز هذا التقرير يعد من معوقات الحكامة الجيدة، والآن سيتم عقد اجتماع مشترك للجان الدائمة للمجلس لتقييم البرنامج المذكور، في حين كان يجب أن يتم ذلك قبل هذه الدورة.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

جماعة برشيد كانت من بين السبع جماعات الأوائل من أصل 1503 جماعة على الصعيد الوطني من حيث التسيير والحكامة، وبناء على ذلك حصلت على دعم يقدر بحوالي 2 مليون درهم، أي هناك فعلا حكامة لدى المجلس والرئيس والموظفين العاملين معه.

السؤال الثالث: للآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: كما هو معلوم خضعت الجماعة للتدقيق والإفتحاص من طرف المفتشية العامة للجماعات الترابية في سنة 2018، ومن طبيعة الحال، فإن هذه الأخيرة تعد تقريرا وتحيله على الجماعة، حيث يجب على السيد الرئيس عرضه على أنظار المجلس الجماعي، إلا أنه لحد الآن، ومنذ سنة 2018 إلى سنة 2020 لا يعرف أعضاء المجلس مصير هذا التقرير وما ورد فيه، ولماذا لم يتم عرضه على المجلس؟

جواب السيد الرئيس:

ينص القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات في المادة 214 منه على أن العمليات المالية والمحاسباتية للجماعة تخضع لتدقيق سنوي.

وبالفعل حلت بالجماعة في سنة 2018 لجنة الافتحاص من المفتشية العامة للإدارة الترابية من أجل تدقيق العمليات المالية والمحاسباتية برسم سنتي 2016 و 2017 بها، وباشرت اللجنة مهمتها في هذا الإطار بهدف تقييم مدى مطابقة هذه العمليات للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وأنجزت تقريرا في الموضوع وهو تقرير مؤقت توصلت الجماعة بنسخة منه، قدمت بشأنه مصالح الجماعة التوضيحات المطلوبة، و قد تمت موافاة المفتشية العامة للإدارة الترابية بذلك.

وبالنسبة للتوصيات المقترحة من طرف لجنة الافتحاص، فقد تم تبليغها إلى المصالح الجماعية المعنية قصد التقيد بتنفيذها .

وحاليا يخضع أداء الجماعة للتقييم من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية من خلال برنامج دعم تحسين أداء الجماعات الذي انخرطت فيه الجماعة منذ انطلاقته في شهر يونيو 2019، و تعد جماعة برشيد الجماعة الوحيدة التي وقع اختيارها على صعيد الإقليم من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية لهذا البرنامج الذي يهدف إلى انخراط الجماعات في منطق تطبعه النجاعة والفعالية في الأداء، والذي أصبح العمل به ابتداء من السنة الجارية إلزاميا بالنسبة للجماعات المستهدفة من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة وتجاوز المخاطر المتعلقة بالتدبير والعمليات المالية.

ومن باب التذكير، فقد سبق الإشارة في إحدى دورات المجلس إلى أن تقييم أداء الجماعة قد كان موضوع تنويه من طرف وزارة الداخلية خلال ورشة العمل التي نظمتها المديرية العامة للجماعات المحلية بتاريخ 21 أكتوبر 2019 بملحقة الوزارة بالرباط، حول مشروع تفعيل منظومة الافتحاص الداخلي،وقد استفادت الجماعة مؤخرا من دعم مالي قدره حوالي 186 مليون سنتيم في إطار برنامج تحسين أداء الجماعات برسم سنة 2019.

والجماعة حاليا بصدد المرحلة الثانية من التقييم ضمن الجماعات المستهدفة ببرنامج تحسين أداء الجماعات لسنة 2020، حيث قمنا بالاستجابة في المرحلة الأولى للتقييم للشروط الخمس الدنيا الضرورية للإنتقال إلى مرحلة تقييم مؤشرات نجاعة الأداء، وأظن بأن السادة أعضاء اللجان الدائمة قد توصلوا باستدعاء لحضور الاجتماع المشترك للجان المجلس المقرر عقده يوم الخميس 8 أكتوبر الجاري حول تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة والذي يندرج ضمن مؤشرات تقييم المرحلة الثانية.

تعقيب الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة:

قلتم أنه فعلا كان هناك تقرير أولي، وتمت موافاة إدارة المفتشية بالإجابة عنه، وتساءلت: لماذا لم يتم عرض التقرير الأولي على المجلس؟ خاصة أن هناك عدة أمور يجب معرفتها، ومعرفة التدبير المالي، ومعرفة الحصيلة بصفة عامة، إن هناك تقرير مفتشية المالية منذ سنة 2018 حول اختلالات بمصلحة الجبايات، وكانت به محاكمة، فلماذا لم يتم توصل الأعضاء به وعرضه على المجلس؟ هناك أمور غامضة، هذه الأمور لا تعد محاسبة للرئيس، وإنما في مصلحته، وأضافت أن المادة 274 من القانون التنظيمي 113.14 تنص على أن: " تبلغ نسخة من تقرير

هذا التدقيق إلى أعضاء المجلس المعني ورئيسه- يجب على رئيس المجلس عرض تقارير التدقيق على المجلس بمناسبة انعقاد الدورة الموالية لتاريخ التوصل بتقرير التدقيق- في حالة وجود اختلالات، وبعد تمكين المعني بالأمر من الحق في الجواب، يحيل عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه التقرير إلى المحكمة المختصة" وأضافت: يجب أن تكون لنا معطيات وقد نقدم نصائح.

رد السيد الرئيس على التعقيب: نحن نعمل بشفافية ولم نخفي أي شيء، إن الجماعة لم تتوصل بعد بالتقرير النهائي، أما التقرير الأولي فيمكن الإطلاع عليه بالإدارة.

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: هناك اختلالات بمصلحة الجبايات وردت بتقرير الإفتحاص، هل السيد الرئيس لم يطلع عليها؟

رد السيد الرئيس: أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد الإله الحاميدي رئيس قسم الشؤون المالية والإقتصادية والإجتماعية، أشار فيها إلى أن التقرير الأولي يعتبر مؤقتا، يعبر عن ملاحظات لجنة التفتيش، وقد يمكن لهذه الأخيرة أن تكون مخطئة في بعض المسائل، حيث تقوم الجماعة بالإجابة عن هذا التقرير، وقد تكون بعض الوثائق غير متوفرة لدى أعضاء هذه اللجنة، وتتم موافاتهم بها، وأوضح بخصوص تسجيل اختلاسات بمصلحة الجبايات، أن هذه المسألة تمت من طرف مفتشي المالية ولم تتوصل الجماعة بأي تقرير في هذا الشأن، وبأن هذه الأخيرة لم تقم بافتحاص شامل وإنما حلت بالجماعة من أجل عملية محدودة، وقامت بإحالة تقريرها على المحكمة، وليس على الجماعة.

الآنسة خديجة المنصوري عضوة مستشارة: إن تم تفعيل مكتب التدقيق الداخلي، سيكون العمل مظبوطا وسيسهل عمل لجنة الإفتحاص وعمل السيد الرئيس على السواء.

النقطة الخامسة

سؤال كتابي موجه إلى رئيس المجلس من طرف السادة:
محمد بوشنيف، عبد الله جمالي وحميد زاتني أعضاء مستشارين

بشكل متزامن مع جائحة كورونتا، تم إغلاق السوق الأسبوعي لمدينة برشيد. وبعد تخفيف إجراءات الحجر الصحي وإعادة فتح الأسواق على المستوى الوطني، تفاجأ المهنيون الذين اعتادوا الاشتغال بهذا السوق لعقود من الزمن، من إغلاق السوق المذكور في وجههم بدون سابق إخبار، وبدون فتح السوق الجديد. فزادت على المهنيين مآسي إغلاق السوق على مآسي كورونا.
السيد الرئيس المحترم، في غياب رؤية واضحة عن المشروع الجديد، وعن الخطوات المستقبلية المنتظرة، نسائلكم عن واقع المجزرة من حيث الأشغال والاعتماد والفتح في وجه المهنيين؟ وعن التاريخ المنتظر لفتح هذا السوق في وجه الساكنة والمهنيين؟

بخصوص هذه النقطة، أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد الله جمالي عضو مستشار أحد مسجلي هذا السؤال، جاء فيها ما يلي: بشكل متزامن مع جائحة كورونتا، تم إغلاق السوق الأسبوعي لمدينة برشيد. وبعد تخفيف إجراءات الحجر الصحي وإعادة فتح الأسواق على المستوى الوطني، تفاجأ المهنيون الذين اعتادوا الاشتغال بهذا السوق لعقود من الزمن، من إغلاق السوق المذكور في وجههم بدون سابق إخبار، وبدون فتح السوق الجديد، فزادت على المهنيين مآسي إغلاق السوق على مآسي كورونا.

السيد الرئيس المحترم، في غياب رؤية واضحة عن المشروع الجديد، وعن الخطوات المستقبلية المنتظرة، نسائلكم عن واقع المجزرة من حيث الأشغال والاعتماد والفتح في وجه المهنيين؟ وعن التاريخ المنتظر لفتح هذا السوق في وجه الساكنة والمهنيين؟

جواب السيد الرئيس:

بهذا الخصوص لابد من تقديم بعض التوضيحات حول مسألة السوق الأسبوعي لمدينة برشيد:

1- أن السوق الأسبوعي أصبح يتواجد وسط الأحياء السكنية نتيجة للتوسع العمراني الذي تشهده مدينة برشيد منذ سنوات، و أنه يطرح عدة مشاكل سواء من حيث الإزعاج والضجيج الذي يشتكي منه باستمرار السكان المجاورين له أو من حيث عرقلة حركة السير والجولان خصوصا خلال يوم الاثنين: يوم انعقاد السوق والذي يعاني فيه سكان وسط المدينة من اختناق حركة المرور وصعوبة التنقل بسبب الضغط الكبير لوسائل النقل من شاحنات، سيارات وعربات مجرورة على المقاطع الطرقية المؤدية للسوق.

2- أن السوق الأسبوعي يتمدد يوم انعقاده -يوم الاثنين-بشكل عشوائي مكتسحا مجالات واسعة من الملك العام من طرق وأرصفة وساحات وحتى أمام المدارس العمومية يستغلها الباعة الوافدين على المدينة خلال هذا اليوم حتى صار الكثير من السكان يعتقدون أن السوق الأسبوعي يتحول كل يوم الاثنين إلى وسط المدينة، ناهيك عما يرافق ذلك من ضجيج وصراخ واستعمال مكبرات الصوت وغيرها وما يخلفه هذا الاستغلال العشوائي من بقايا متروكة بالساحات وعلى قارعة الطرق تمس بنظافة المدينة، لدرجة أن المدينة تفقد جماليتها خلال هذا اليوم.

ولعل هذه المشاكل هي نفسها التي – ربما – كانت الدافع لدى المسؤولين عن تدبير شؤون المدينة في سنوات التسعينيات إلى التفكير في تحويل السوق الأسبوعي إلى خارج المدينة أي إلى مكانه الحالي بطريق الكارة كما هو منصوص عليه بتصميم التهيئة: فمشروع تحويل السوق الأسبوعي ليس وليد اليوم وإنما يرجع إلى سنة 1992 وبالضبط إلى دورة المجلس لشهر أبريل حيث اتخذ مقررا بهذا الخصوص، و صدر مرسوم في هذا الإطار بتاريخ 10 يونيو 1997 يقضي بالإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتحويل السوق الأسبوعي من وسط المدينة إلى طريق الكارة، كما أن أشغال تهيئة السوق الجديد انطلقت منذ ذلك التاريخ، وتعاقب على إنجازها عدد من المجالس، وساهم كل منها في انجاز جزء منها إلى حين تقلدنا مسؤولية تسيير الشأن المحلي بهده المدينة الغالية علينا، حيث بادرنا بدورنا إلى استئناف أشغال تهيئة السوق التي كانت متوقفة لسنوات، وقمنا بتخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الجماعة لإتمام أشغال هذا المرفق الحيوي، كما عملنا على جلب دعم مالي مهم من وزارة الداخلية- يفوق مليار سنتيم – من أجل تهيئة وتجهيز مجزرة عصرية، والتي نتقدم إليها بالشكر في هذا الإطار، واليوم نحن بصدد المراحل الأخيرة للمشروع ومنها الحصول على رخصة الاعتماد الصحي من لدن المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية ONSSA حتى يتسنى لنا تفعيل مقرر تحويل السوق الأسبوعي إلى مكانه الجديد بطريق الكارة والذي صادق عليه المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين خلال الدورة الإستثنائية التي انعقدت بتاريخ 30-10-2019 بطلب من السلطة المحلية.

أما بالنسبة لمسألة إغلاق السوق الأسبوعي، فلابد من التوضيح هنا بأنه لم يقم لا المجلس ولا رئيسه باتخاذ أي مقرر أو قرار في الموضوع، وكما هو معلوم، فإن السلطات العمومية ببلادنا، على إثر دخول المغرب حالة الطوارئ الصحية خلال شهر مارس من السنة الجارية، اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي جائحة كوفيد 19، منها إغلاق المقاهي، المطاعم، الحمامات، قاعات الأفراح، القاعات والملاعب الرياضية وكذلك الأسواق الأسبوعية.

والجدير بالذكر أنه انسجاما مع التدابير المعلن عنها للتخفيف من قيود الحجر الصحي، أصدرنا بتاريخ 17-07-2020 بلاغا ننهي فيه إلى علم العموم عن انعقاد مرفق بيع البهائم بشكل يومي بالسوق الجديد إلى غاية

يوم العيد، نظرا لكون مرافق السوق الأسبوعي بوسط المدينة توجد في وضعية جد متردية وغير صحية بشهادة اللجان المحلية والإقليمية التي مافتئت توصي بإغلاقه.

وأضاف السيد الرئيس أن السلطة الوصية بمشاركة مصالح وزارة الفلاحة قامت بمعاينة السوق الأسبوعي الحالي في إطار لجنة، ولاحظت أن هذا المرفق يعرف عدة مشاكل خاصة الصحية منها كانتشار الحشرات بمختلف أصنافها والقوارض واعتبرته بؤرة ولا يصلح لمزاولة أنشطة السوق، أما الجزارة والدجاج – يقول السيد الرئيس- فحدث ولا حرج، وبالتالي فإن هذه اللجة ارتأت أن الأمر يستوجب إغلاق السوق.
وبالنسبة للسوق الجديد، فقد أشار السيد الرئيس إلى أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، إذا وجد أن السوق الأسبوعي يشتغل، فإنه لن يمنح رخصة الإعتماد الصحي للمجزرة الجديدة، وأضاف أن المجلس صادق على دفتر التحملات والشروط الخاص بتفويض تدبير المجزرة بعد الزيادة في مدة الإستغلال خلال الدورة الإستثنائية الأخيرة كي يفسح المجال أمام أكبر عدد من المتنافسين للمشاركة في طلب العروض.
وبعد تشغيل المجزرة، سيتم فتح سوق لتفادي الإكتظاظ يوم الإثنين، أما مسألة إغلاق السوق الحالي، -يضيف السيد الرئيس- أن المجلس لا دخل له فيه، وإنما تم اتخاذ القرار من طرف اللجنة المختصة كما سبق الذكر، خاصة بعد انتشار وباء كوفيد 19، وأكد بأن المجلس كان حريصا على الحد من انتشار هذا الوباء، وكانت مدينة برشيد من السباقين لإتخاذ الإجراءات الإحترازية وتكثيف عمليات التعقيم بالمؤسسات والأماكن العمومية والأسواق ووسائل النقل العمومي والأزقة والشوارع وغيرها، إلا أنه بعد ظهور أولى الحالات بوحدتين صناعيتين، بدأ الوباء في الإنتشار بالمدينة، طالبا من الله تعالى أن يرفع هذا الوباء عن الجميع، وأضاف السيد الرئيس أن السوق سيفتح في أقرب وقت، وأنه هم يشغل بال جميع أعضاء المجلس.

التعقيب عن جواب السيد الرئيس:
السيد حميد زاتني عضو مستشار تساءل حول مكان ذبح البهائم حاليا.
السيد الرئيس: أجاب أن عملية الذبح لازالت تتم بالمجزرة القديمة.
السيد حميد زاتني عضو مستشار: أشار إلى أن كل ما ورد في جواب السيد الرئيس بشأن السوق الحالي يتفق عليه، وخص الوضعية المزرية بل الكارثية التي يعرفها هذا المرفق، بالإضافة إلى معاناة السكان المجاورين، إلا أنه الآن- يقول السيد العضو المستشار- من الناحية السياسية، من أغلق السوق هو رئيس المجلس وليست اللجنة الإقليمية أو الصحية، واعتبر بأن قرار الإغلاق ليس صائبا، خصوصا في هذا الوقت بالذات، سيما أن هناك أشخاص من تجار وحرفيين يحققون معيشة أسبوع كامل يوم الإثنين من أنشطتهم بالسوق الأسبوع، ومنهم الآن من يسب المجلس ويدعوا عليه، ويرى بأن قرار الإغلاق كانت له تداعيات اقتصادية واجتماعية صعبة على الناس من خلال حرمانهم من كسبهم لمعيشتهم من هذا السوق، ويرى بأنه كان يجب التريث والتحلي بالصبر إلى حين تحويله إلى مكانه الجديد، وبأن التبرير المتمثل في كون المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لن تمنح الترخيص لإستغلال المجزرة منطقي، لكن هناك معاناة أشخاص آخرين، وإن كانت القول بأن السوق يضر بالمؤسسات التعليمية، فهناك سوق دائم تم إحداثه بين هذه المؤسسات، وأضاف أن إغلاق السوق خطأ سياسي يتحمل مسؤوليته المجلس الجماعي ورئيسه وليس السلطة، وذكر في هذا الإطار بأن جماعة سيدي بنور قامت بفتح السوق بعد أن تضرر الناس في معيشتهم ولم تعد لهم القدرة على الصبر وقاموا بالاحتجاج، ويقول السيد العضو المستشار: لا أدري هل نتراجع عن عملية إغلاق السوق؟ أم نسير إلى الأمام؟ سيما أن هناك اكتظاظ بسوق ادريس الحريزي وشارع الشفشاوني بالحي الحسني حيث يصعب المرور في المساء بسبب اختناق حركة السير، وسوق القرب المتواجد قرب المدارس بشارع مولاي إسماعيل، تزامن مع القول بالتخوف من انتشار وباء كورونا، وطلب من الله تعالى رفع هذا الوباء.

رد السيد الرئيس على التعقيب:
طلب السيد الرئيس من الباشا توضيح ما إذا كان المجلس الجماعي له علاقة بإغلاق السوق الأسبوعي.
السيد باشا مدينة برشيد: أشار بخصوص السوق الأسبوعي إلى أنه لابد من التذكير أن هذا المرفق أغلق كباقي الأسواق بالمغرب على إثر اتخاذ تدابير حالة الطوارئ الصحية للحد من انتشار وباء كوفيد 19، وبعد الرفع

التدريجي لحالة الطوارئ، فتحت بعض الأسواق وهو أمر عادي، إلا أن حالة السوق بمدينة برشيد قبل الوباء لم تكن تتوفر على الشروط الصحية والأمنية اللازمة إضافة إلى ما ورد في جواب السيد الرئيس، وبعد رفع الحجر الصحي- يوضح السيد الباشا- قامت لجنة أمنية وصحية بمشاركة مصالح وزارة الفلاحة (ONSSA) بمعاينة السوق دون مشاركة الجماعة فيها، حيث عاينت أن المرفق لا يتوفر على الشروط الأمنية والصحية الضرورية لاشتغاله، وأنه كان يسير بشكل عشوائي، وأوصى جميع أعضاء اللجنة بإغلاقه، وتم اتخاذ قرار إداري في هذا الشأن، وأضاف السيد الباشا أن مسؤولية المجلس الآن هي البحث عن الحلول باعتباره صاحب السوق، وخص على سبيل المثال أن صاحب محلبة إن لم يتوفر على الشروط الصحية لمزاولة نشاطه، وأقدمت اللجنة المختصة على إغلاق محله، فهو ملزم بإيجاد الحلول لاستئناف نشاطه.

السيد حميد زاتني عضو مستشار: ذكر بأن بعض الأعضاء فقط من التحقوا بقاعة الإجتماع على الساعة 10 صباحا كما هو مقررا، ولم تفتتح الجلسة إلا على الساعة 12 زوالا في انتظار التحاق باقي الأعضاء لتوفر النصاب القانوني، واعتبر أن هذه المسألة غير معقولة، مطالبا بضرورة الإنتظار نصف ساعة فقط، أي حتى 10 والنصف صباحا وإلا، يمكن عقد الاجتماع على الساعة 2 بعد الزوال والاستمرار حتى 12 ليلا.

السيد الرئيس: طلب من أعضاء المجلس الإلتزام بالحضور في الوقت المحدد للاجتماع.

وقبل رفع الجلسة، أخبر السيد الرئيس أعضاء المجلس الجماعي بأن الجلسة الموالية (الجلسة الثالثة) من أشغال هذه الدورة سيتم عقدها يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2020 على الساعة 10 صباحا بالقاعة المغطاة "الأمير مولاي رشيد" بالمركب الرياضي "الأمير مولاي الحسن" ببرشيد، وأكد على ضرورة الحضور في الوقت المحدد لهذه الجلسة.

ورفعت الجلسة على الساعة 02 و 45 دقيقة بعد الزوال.